الثورة السبت 3 محرم 1434 هـ - 17 نوفمبر 2012م العدد (17531)

المؤتمر الثالث للشركات العائلية يبدأ اليوم بصنعاء برعاية رئيس الوزراء

الدعوة لتعزيز العمل المؤسسي في الشركات العائلية وتطبيق معايير انظمة الحوكمة العالمية

■ ،،تقرير /أحمد الطيار

برعاية رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة ينطلق اليوم بصنعاء المؤتمر الثالث للشركات العائلية في اليمن والذي ينظمه نادي رجال الإعمال اليمنيين لمدة يومين وسط تحديات ذاتية خارجية جمة تواجه رجال الاعمال اليمنيون في اعمالهم على صعيد النشاط الاقتصادي على رأسها سيادة النمط العائلي المطبق في معظم منشآت القطاع الخاص وغياب العمل المؤسسي وغلبة المنشآت الصغيرة على هيكل المنشآت الخاصة وبالذات في القطاع الصناعي .

ويهدف المؤتمر إلى التأكيد على أهمية الشركات العائلية ودورها الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية وضرورة الحفاظ عليها من خلال تعزيز العمل المؤسسي فيها ،وتدريب الأجيال القادمة وحثها على الاستفادة من خبرات الجيل الأول.

وحسب خبراء اكاديميين تنبع معظم تلك التحديات من داخل القطاع الخاص نفسه ،وتؤثر في مستوى ادائه الحالي وتحد من تطوره المستقبلي وتتضمن غياب الرؤية الاستراتيجية للكثير من مؤسسات القطاع الخاص فهو يعتمد على التقليد والمحاكاة ،بالإضافة الى ضعف البنية المؤسسية بالقطاع الخاص وقلة المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق ،وبالذات المنظمات المهنية والثقافية للقطاع الخاص مثل الغرفة التجارية والجمعيات المهنية الاخرى التي تتسم بالضعف والمحدودية وعدم المرونة وغياب الجانب المؤسسي في عملها اضافة الى الصراع والتنازع بين رجال الاعمال على رئاسة تلك المنظمات.

ويشارك في المؤتمر ٢٥٠ مشاركاً من كبار البيوت التجارية ورجال الأعمال تحت شعار (حكمة الآباء. وفاعلية الأبناء) ،وسيناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل الهادفة إلى تطوير وتعزيز استمرارية الشركات العائلية في اليمن . ويتبنى المؤتمر أهمية الأدوار الريادية للآباء في تهيئة الأجيال على قيادة الشركات العائلية إلى المستقبل الأفضل ،في جو ويسوده الانسجام والوئام بعيدا عن كل ما من شأنه تعكير أجواء النجاح والاستقرار في تلك الشركات.

وحسب احصائيات عن الشركات العائلية في اليمن في اليمن بلغ عدد المنشآت الخاصة المحلية ١١٠,٩٣٨ منشأة، بنسبة تقدر بـ ٩٩٪ من إجمالي المنشآت العاملة، باستثناء المنشآت الحكومية والعامة ويأتي القطاع الخاص في المرتبة الأولى من حيث تشغيل القوى العاملة، حيث بلغ نسبة ٨٠,٥٪ من الإجمالي العام للمشتغلين.

عوامل نجاح الشركات العائلية

ويدعو الخبراء الى جعل المقومات المرتبطة بطبيعة الشركات العائلية مفتاحا للنجاح المستقبلي وفقا لاسس الحوكمة والتي قد تعزز من نشاطها ونموها، وعلى وجه التحديد العوامل المتعلقة بتوارث تلك الشركات، والخلافات العائلية المتعلقة بالعمل في الشركة بين أفراد العائلة بعضهم البعض، وما يترتب نتيجة المحافظة على الالتزام العائلي في هذه الشركات، بالإضافة إلى العوامل المالية والإدارية في العمل والتي تشمل(الجانب المالي، جانب التسويق وضمان الجودة، جانب الموارد البشرية، جانب الاستشارات الإدارية).

▫ المؤتمر الثاني للشركات العائلية- صنعاء ٢٠١٠م «أرشيف»

ووفقا لدراسة عنيت بتقرير الاطار القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية صادرة عن نادي رجال الاعمال اليمنيين ومركز المشروعات الدولية الخاصة عام ٢٠١٠م فإن الاقتصاد اليمني يصنف رسميا على المستوى الدولي بأنه اقتصاد صغير نسبيا مماثل تقريبا بالحجم الكامل لمدينة شارلوت في كارولينا الشمالية لكنه اقل تنوعا وتهيمن الملكية الخاصة الفردية على قطاع الاعمال اليمني من حيث العدد والتي تتراوح مابين الاعمال الصغيرة دون موظفين من افراد الاسرة الى الاعمال الكبيرة جدا والبارزة في كل القطاعات اليمنية الاقل تنظيما وخصوصا التجارة .

فالشركات التضامنية متعددة كذلك على الرغم من انها في الغالب تعمل في قطاع التجارة او الخدمات وهي صغيرة الى متوسطة الحجم ،ولأن هذه كلها يديرها المالكون كما يسيطر على الملكية والادارة تقليديا افراد او اسر يمنية، ولذا فإن اعتبارات الحوكمة في مثل هذه البيئة تطبق بصورة اساسية على عدد صغير من الجهات ذات الحجم الكبير ويشكل رئيسي الشركات المساهمة وشركات القطاع العام والقليل جدا من فروع الشركات الاجنبية الكبيرة.

وشملت الدراسة عدة قوانين ذات اهمية للمساهمة في حوكمة الشركات سواء منها العائلية التابعة للقطاع الخاص او الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع العام او المختلط ومنها قانون الشركات والقانون التجاري وقانون ضريبة الدخل وقوانين عديدة خاصة بالقطاعات ابرزها البنوك.

ويقول احمد بازرعة رجل الاعمال المعروف: إن الشركات العائلية تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة سواء الدول الصناعية أو الدول النامية. وتنتشر هذه الشركات العائلية على نطاق واسع في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي كما هو الحال في جميع الدول العربية ودول العالم، وأصبحت تعمل في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية كما شهد العديد منها نمواً كبيراً في حجم أعمالها إلى أن أصبحت بينها شركات عملاقة وشركات قابضة تدير مجموعة من الشركات متنوعة الأنشطة وفي دول عديدة. ويعزى تطور وتحديث قطاع الأعمال وأنظمة العمل وتقنياته إلى هذه الشركات العائلية الكبيرة.

وهناك العديد من التحديات والصعوبات التي تواجهها الشركات العائلية في دورة حياتها والتي تحد من قدرتها على الإستمرار والبقاء، فعلاوة على الأسباب البشرية والذاتية التي ترجع إلى طبيعة تكوين هذه الشركات العائلية ذاتها، فإن هناك العديد من التحديات الناجمة عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية الدولية المتلاحقة والتي تحتم ضرورة العمل على تطوير هذه الشركات لزيادة قدرتها على البقاء والمنافسة

موضحا أن مفهوم الشركات العائلية يشير الى انها من يعمل فيها شخصان أو أكثر، بينهما صلة عائلية، ويملكها أحدهما أو كلاهما. وفي الحقيقة التعاريف الخاصة بالشركات العائلية متعددة هي المملوكة بالكامل لعائلة واحدة، او هي التي تسيطر فيها عائلة واحدة على القوة التصويتية ،او من إصدار القرار فيها حكراً على أفراد العائلة الت تمتلك معظم أسهم أو حصص هذه الشركة.

وكشفت دراسة الحالة اليمنية للشركات العائلية قام بها الدكتور داوود الحدابي ومساعدوه أن الشركات العائلية تأخذ بعداً آخر غير مجرد إقتسام الربح الموجود في الشركات العادية وهو البعد العائلي الذي يعتبر مصدر الثقل في هذه الشركات ومبعث الثقة في تعاملاتها.

فالشركات العائلية تبدأ حياتها العملية عادة كمشروع فردي مع شخص عصامي يتمتع بعقلية عملية ومغامرة ولديه فكرة تجارية أو صناعية أو خدمية يعمل جاهداً على تحقيقها وإخراجها إلى حيز التنفيذ. وتتركز السيطرة العليا والإدارة في هذا المشروع في أيدي هذا الشخص بحكم امتلاكه له، وبالتالي فإن العائلة تدور حول محور هذا المؤسس ، ثم يأخذ هذا المشروع مع مرور الزمن في التحول إلى مشروع عائلي يتخذ شكل شركة وذلك من خلال دخول أبناء المؤسس أو إخوانه للعمل في خدمة هذا المشروع.

يذكر أن المؤتمر الثالث يأتي امتداداً لمؤتمرين سابقين نظمهما النادي حول الشركات العائلية في اليمن ونظم مؤتمر الشركات العائلية الأول في فبراير ٢٠٠٧م والثاني في ٢٠١٠م وشارك فيه أكثر من ٣٠٠مشارك.

رأي اقتصادي

اتجاهات الصناعة اليمنية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، خطت الصناعة اليمنية خطوات مهمة في ظل استراتيجية حكومة بلادنا الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وقد استفادت الصناعة اليمنية من ميزات تفاضلية جمة لترسيخ نفسها وتنويع إنتاجها ومصادر دخلها والدخل القومي والانفتاح الاقتصادي والاستثماري وتدني الضريبة وكلفة اليد العاملة وقربها من الكثافة السكانية كجيبوتي واثيوبيا والصومال والسودان، الأمر الذي يجعل الصناعة اليمنية قطاعاً جاذباً للاستثمارات إلا أنه على الرغم من هذه الميزات أجد أن الصناعة في بلادنا تعاني بشكل رئيسي من الإغراق وغياب تصنيف الواردات الصناعية والرقابة على جودتها.

ومن خلال هذا المنبر وبحكم تتبعي للتطورت الصناعية في بلادنا اليمن أجد أنها تطورت من صناعة تقليدية إلى صناعة متطورة ومتنوعة ذات رؤوس أموال كبيرة واستخدام واسع للتكنولوجيا وفرض نمو واسعة وتوفر أراض صناعية وانفتاح اقتصادي عزز من قانون الاستثمار ووفر حماية وحوافز كثيرة للاستثمار والمستثمرين العرب والأجانب في ظل تدني كلفة العمالة وتوفر فرص النمو والاستثمار في مختلف الصناعات، كما أني أؤكد أن الصناعة اليمنية تسير بخطى كبيرة وواعدة ومستقبلها جيد حتى في ظل تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فلو لاحظنا السوق اليمنية فإننا نجدها مفتوحة والسوق المحلية غارقة بالسلع والبضائع دون وجود أي تصنيف أو رقابة إلا ما هو نادر، ولذلك فإن الصناعات اليمنية تعاني من الإغراق وأن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة سينظم السوق اليمنية ويرفع عنها الإغراق وسيزيل القيود الجمركية المفروضة على الصادرات اليمنية بجميع أشكالها ومسمياتها وأن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستكون لصالح اليمن ومن المتوقع أن تنضم إليها بلادنا خلال الأشهر القليلة القادمة وهو ما سينعكس إيجابياً على الصناعة والاقتصاد والتنمية في اليمن.

١,٩٤٩ مليار ريال إجمالي إيرادات مكتب الضرائب بعمران

■ ،، عمران/الثورة/صفاء عايض

بلغ إجمالي إيرادات مكتب الضرائب بعمران (١,٩٤٩) مليار ريال حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٢م.

وفي تصريح لـ «الثورة» أوضح ياسين محمد الجند، مدير عام مكتب الضرائب بمحافظة عمران، أن إجمالي إيرادات المركزية المحصلة خلال الفترة «يناير – سبتمبر ٢٠١٢م) بلغ (١,٥٩٧) مليار ريال، وإجمالي الايرادات المحلية والمشتركة خلال الفترة نفسها بلغ (١١,٦٩٤) مليون ريال، والإجمالي العام للإيرادات المركزية والمحلية والمشتركة خلال نفس الفترة للعام ٢٠١٢م بلغ (١,٦٠٩) مليار ريال، فيما المحصل لشهر أكتوبر ٢٠١٢م بلغ (٣٤٠,٧٤٢) مليون ريال.

قدرة اليمن على تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥م تتضاءل

■ ،،تقرير /أحمد حسن

وصفت تقارير دولية قدرة اليمن على تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥م بالمخيبة للآمال إثر الكشف عن تراجع مؤشرات اليمن بشدة في كافة البنود الملزمة وفقا لاتفاق الألفية٢٠٠٠م .فوفقاً لتقرير الإنجاز لأهداف التنمية الألفية ٢٠١١م باتت اليمن تصنف رسميا خارج المسار الصحيح للوصول إلى تحقيق معظم أهداف الألفية بحلول عام ٢٠١٥م بسبب ضخامة حجم الاحتياجات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف في مقابل محدودية الموارد الممكن تعبئتها.وفي ضوء المتغيرات المستجدة منذ العام ٢٠١١م، تراجعت بعض الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية بصورة ملفتة وتكاد أن تقوض وبالتالي تجلت زيادة حجم الاحتياجات المطلوبة لبلوغ الأهداف المنشودة. ولفت تقرير للبنك الدولي ان أبرز المتغيرات المستجدة التي أثرت على أهداف الألفية في اليمن تمثلت في تجميد البرنامج الاستثماري العام، مما اضعف القدرة على تطوير الموارد البشرية والارتقاء بالبنية التحتية والخدمات الأساسية. وكذلك تدني فرص العمل وفقدان الوظائف لكثير من العاملين.كما اسهم تعليق كثير من البرامج والمشاريع الممولة خارجياً، والتي يوجه جلها لتحقيق أهداف التنمية الألفية في أعاقة التقدم في إنجاز تلك الأهداف مع تصاعد جامح لمعدلات التضخم أي ارتفاع تكاليف المعيشة، الامر الذي أدى إلى زيادة مستويات الفقر وسوء التغذية وحرمان المواطن من الوصول للخدمات الأساسية. وكان إضراب شريحة واسعة من العاملين، وخاصة المدرسين قد أدى لتوقف الدراسة لأشهر في كثير من المدارس والجامعات الحكومية.مع تدني إمدادات السلع والخدمات الأساسية، وخاصة انقطاعات الطاقة الكهربائية يومياً لأوقات طويلة جداً، وشحة المشتقات النفطية والغاز المنزلي، وصعوبة الوصول إلى المياه النقية. مما أدى لتعطيل حركة الحياة وتدني أداء معظم الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة. ومن ذلك، تدنت خدمات المستشفيات، والتأثير السلبي على سير العديد من برامج الرعاية الصحية الأولية وخدمات التحصين والصحة الإنجابية، كما نجم عنها تدمير للبنية التحتية والساكن والمنشآت العامة والخاصة.ولفت التقرير إلى ان الواجب لتجاوز الآثار السلبية للمتغيرات المستجدة، وإحداث تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية الألفية، إعطاء أولوية لتوفير التمويلات اللازمة لتنفيذ برنامج المسار السريع لأهداف التنمية الألفية. وتعد اليمن الدولة الأشد فقرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تقدر نسبة الفقر بحوالي ٤٢,٨٪، وتصل مستويات سوء التغذية بين الأطفال التي تعتبر ضمنالمعدلات الأعلى في العالم إلى حوالي ٥٩٪ عام ٢٠١١م. وعلى مدار الشهور الماضية، تركت التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني أثراً سلبيا مزدوجاً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف ومن ثم الدخول من جهة أخرى.الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر الوطني، ويزيد من حدة تفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي ضعف مناعة الأسر في مواجهة الصدمات الجديدة.فحوالي ٩٦٪ من الأسر اليمنية مشتري صافي للغذاء، كما أن الأسر الأشد فقرا تنفق ثلث دخلها على الخبز فقط، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الخبز بحوالي ٥٠٪، وأسعار المياه ايضا يعكس مدى شدة الأثر السلبي لارتفاع الأسعار على فئات الفقراء. خاصة وأن أسعار الغذاء ارتفعت في المناطق الريفية (التي يتركز فيها ٨٤٪ من الفقراء) بحوالي ٧٪ مقارنة بالمناطق الحضرية.ويظهر مسح العينة المنفذ من قبل برنامج الغذاء العالمي في أربع من المحافظات الأشد انعداماً للأمن الغذائي (ريمة، عمران، حجة، إب) أن الأسر الأشد فقراً اختارت آليات المواجهة السلبية للتأقلم مع الضائقات، مثل تخفيض عدد الوجبات، وشراء الأغذية الأرخص والأقل تفضيل، وعدم استهلاك اللحوم، وحتى اللجوء إلى الصيام.

٢٩٦ مليون دولار تكلفة مشاريع البرنامج المرحلي ٢٠١٢-٢٠١٤م في قطاع الزراعة

■ ،،خاص/

تبلغ تكلفة البرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار ٢٠١٢-٢٠١٤م في قطاع الزراعة والتي اقرت في مؤتمر المانحين لليمن بالرياض اوائل الشهر الجاري ٢٩٦ مليون دولار تشمل برنامجا للامن الغذائي يستهدف تحسين وزيادة انتاج محاصيل الحبوب الزراعية المطرية في المرحلة الثانية برنامج لحصاد المياه في كل من صنعاء والمحويت وحجة وذمار والضالع واب بتكلفة ٣٠ مليون ريال يتكون من بناء القدرات في انتاج الحبوب وتسويقها وتعزيز دور الارشاد الزراعي وتشخيص انظمة زراعة الحبوب ودعم الاستثمار فيما بعد الحصاد.

وحسب وثائق المؤتمر وبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن البرنامج الاستثماري الزراعي يتضمن تنفيذ برنامج الامن الغذائي او ما يسمى التكنولوجيا الزراعية بتكلفة ٦٢ مليون دولار لزيادة الانتاج من خلال دعم البذور المحسنة وتحسين الانتاجية الزراعية وتقنيات الري وادارة المياه والتربة وتحسين المعدل للاراضي المروية .

وفي جانب الثروة الحيوانية يستهدف البرنامج تنفيذ مشروعان بتكلفة ١٩,٥ مليون دولار يتضمن الاول المشروع البالغ تكلفته ٤,٥ مليون دولار انشاء معامل الالبان ومشتقاتها على مستوى المديريات وانشاء سوق منظم لها مع تطوير شبكة التخزين تنظمها بفعالية من خلال جهاز بكفاءة اقتصادية ،فيما يتضمن المشروع الثاني تنمية الثروة الحيوانية ودعم مراكز الحجر وتطعيم الحيوانات من خلال تصميم وتنفيذ حملات ومراقبة الاوبئة ودعم قدرات المزارعين بالإرشاد والوقاية .

وفي مجال تقنيات الري الحديث يستهدف المشروع تعميم ونشر تقنيات الري الحديث في محافظات الحديدة وتعز ولحج وأبين وشبوة وحضرموت وحجة وتركيب شبكات ري لمساحة ٦٩٥٠٠ هكتار للاراضي المروية وستكون تكلفة المشروع ١٤٦مليون دولار .

كما يتضمن البرنامج الاستثماري الزراعي اعادة تأهيل المدرجات المهجورة في المواقع المختارة لحوالي ٣٥٠٠ هكتار بتكلفة ٣٨ مليون دولار في كل من صنعاء والمحويت وحجة وذمار والضالع وإب .

ويهدف البرنامج الاستثماري في القطاع الزراعي بشكل عام الى تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ودعم الجهود المبذولة المكافحة الفقر في المجتمع الريفي وسيتم اتخاذ جملة من السياسات وبرامج العمل تتضمن التوسع في زراعة الحبوب وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية إدخال تقنيات حديثة في الزراعة المطرية تتلاءم مع الممارسات التقليدية ورفع كفاءة استخدام مياه الري، بإدخال تقنيات وأنظمة ري كفؤة وملائمة وألاستمرار في إقامة الحواجز المائية، والسدود الصغيرة وحصاد مياه الأمطار وتعزيز دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في المناطق الريفية وتشجيع وتطوير الحركة التعاونية الزراعية والمبادرات الخاصة في الزراعة وتعزيز دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في التمويل الزراعي